جريدة
تواصل رقمي
جريدة أسبوعية
٤٠ صفحة
رئيس التحرير: عمرو الجندى
العدد الثالث والأربعون بعد المائة ■ ديسمبر ٢٠١٩

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

للعام السادس على التوالى..

انطلاق معرض القاهرة للاتصالات برعاية الرئيس

السيسى يدعم قطاع الاتصالات لتحقيق «مصر الرقمية»

2019 CAIRO ICT

Scanned by CamScanner

د. محمد سعد الدين:

مصر عائمة على بحر من الغاز الطبيعي وهذا سر ماتخوضه بعض الدول ضدنا باسم الدين

الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز كشف في حواره معنا عن سر ما يحدث في الساحه الدولية من صراعات، وفك لنا الالغاز وذلك من خلال الارقام والاكتشافات الجديده للغاز في مصر، واخذت تلك القضية ابعاد اخري خفيه مختلفة عن حقيقاتها، ورفع الغطاء عن الازمة التي حولتها تركيا وقطر الي عقائد دينيه، الاانها في حقيقة الامر مصالح اقتصاديه، ترغب تلك الدول الحصول عليها، بعد ان قامت مصر بالكشف عن ثرواتها الجديدة المختبئة في اعماق الارض والبحار، واستطعنا بذكاء الاداره وجرأة الرئيس استخراج كنوزنا، من خلال الاتفاقيات الدوليه ومجموعة من الخطط التي حققت نجاح مذهل، منها ترسيم الحدود وعقد اتفاقيات دوليه مشتركة.

■ في البداية سالناه كيف ترى المشهد خاصة في منطقة البحر المتوسط ومايدور حولها؟

- الدكتور محمد سعد الدين ببساطه شديده الموقف في المنطقة ليس معقد كما نراه الصورة واضحة، لكنها تحتاج الي رؤية اخري، بعيدا عن الصور التي يتم تصديرها للناس والعامه من قبل الدول الاخري.

■ اذن ماهي الصوره الحقيقية التي تقصدها؟

- قال الدكتور سعد الدين : يجب ان نعرف ان كل مايقال من تركيا وقطر ليس هو الحقيقة، وما يتم اعلانه الاوهو مغالطات، وصور وهمية تصدرها تلك الدول للعامه، فهم يرفعون شعارات دينة، لنصرة الدين، وان كل من ليس معنا فهو ضد الدين، لكن الحقيقة هي المصالح الا قتصادية البحته، الارقام تقول ذلك، قطر تخشي من الدور الذي يمكن ان تقوم به مصر، نحن نعيش فوق كنز كبير من الغاز، وهذا هو السر.

■ وماذا تفسر ما قام به اردوغان مؤخرا واتفاقيته مع السراج في ليبيا؟

- هناك فرق كبير بين الفعل والكلام، ما يحدث من قبل اردوغان هراء كبير، لانه ليس له سند قانوني، تركيا ليس لها حدود مع ليبيا، فكيف يتم عمل اتفاقية ترسيم حدود معها، واقامة اتفاقيات علي هذا الاساس (وهم)، الاجهزة المصرية ترصد كل ذلك، كما ان الرئيس السيسي عمل اكثر من اتفاقية مع شركات كبري، تتبع دول اوربية، فهي لها مصالح، فلا يمكن ان تتركها... كما ذكرت الاخوان بكافة فصائلهم الخارجية اوايضا الداخلية يصنعون حكايات وحواديت وهم وحدهم من يصدقونها، ومصر ترصد كافة المخططات، ولدينا جيش قوي، وادارة ذكية، استطاعت ان تحقق انجازات كبيرة

■ هل مصر فعلًا عائمة على بحر من الغاز الطبيعي؟

- هذا صحيح، وعندما تم المسح السيزمى فى البحر المتوسط، أعطانا مؤشرًا على حجم الاحتياطيات الموجود، وأشارت التقديرات وقتها أن لدينا احتياطيات تقدر بـ ٢٠٠ تريليون قدم موجودة فى منطقة شرق البحر المتوسط، ولما بدأ العمل اكتشفنا حقل ظهر وتقدر احتياطياته بحوالى ٣٠ تريليون قدم، وهذا كان نتيجة للمسح الذى حدد حجم الاحتياطيات الموجودة فى المياه الإقليمية لمصر، ونفس الشىء تم مؤخرًا فى المياه المصرية فى البحر الأحمر، بعد ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.

■ برايك، ما سبب تاخر مصر عن اقتناص تلك الفرص فى الماضى؟

- الحكومات السابقة لم تكن لديها الجدية الكافية والشجاعة للإقدام على هذه الخطوات التى اعتبرها مهمة جدًا بل تاريخية، فحقل ظهر ليس وليد اللحظة، بل هو موجود منذ سنوات، وعندما بدأت القيادة السياسية استخدام المنهج العلمى السليم تم اكتشافه.

■ الحديث عن حقل «ظهر» لا يتوقف، ما اهمية هذا الحقل تحديدًا؟

- حقل ظهر من أهم الاكتشافات فى العالم، وفى نهاية العام الحالى سيكون لدينا ٢ مليار قدم غاز

Scanned by CamScanner

يوميًا، بما يمثل ٣٠ فى المائة من إنتاج الغاز المصرى يوميًا، وهو ما سيؤدى إلى تغطية الفجوة فى الاستيراد، حيث إن مصر كانت تستورد ١,٥ مليار قدم، بالإضافة إلى أن الاتفاقية التى وقعتها مصر مع قبرص للحصول على الغاز القبرصى لإسالته وتصديره، كل هذا سيحول مصر إلى مركز إقليمى للطاقة فى المنطقة.

■ ما حقيقة ما اثير حول اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل؟

- إذا كانت مصر ستستورد بقيمة ١٥ مليار دولار غاز خام من إسرائيل على ١٠ سنوات، فإنها ستحقق نحو ٥٠ مليار دولار نظير التصنيع والنقل والقيمة المضافة قبل تصديره مرة أخرى.

■ ولماذا تصدر إسرائيل خام الغاز دون تصنيعه؟

- لأن مصر هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تملك مصانع لإسالة ونقل الغاز، علاوة على أن هناك خط غاز ممتدًا بين مصر وإسرائيل بالفعل ستستخدمه مصر لاستقبال خام الغاز من إسرائيل

■ وهل إسرائيل غير قادرة على إنشاء مصانع لإسالة الغاز؟

- تكلفة المصنع الواحد لا يقل عن ١٠ مليارات دولار، ويستغرق ٤ سنوات لإنشائه، فمن الأسهل لأى دولة قريبة من مصر أن تقوم بتصديره إلى مصانعنا.

■ كيف ترى دعم الحكومة للمواد البترولية من بنزين وسولار واسطوانة بوتاجاز؟

- منظومة الدعم خاطئة وتهدر المليارات على الدولة، ويجب أن يكون الدعم نقديًا لدعم المواطن وليس السلعة، بحيث يحصل المواطن على السلعة بسعرها الطبيعى ويأخذ فرق السعر دعما على بطاقته التموينية، فعلى سبيل المثال هناك أن أكثر من ١٤٠ مليون أسطوانة غاز تدعمها الحكومة سنويًا تذهب لغير المستحقين بسبب وجود خلل فى منظومة توزيع الدعم.

كما أن الحكومة المصرية تنتج مليون أسطوانة بوتاجاز مدعمة يوميًا بإجمالى ٣٦٠ مليون أسطوانة مدعمة سنويًا، تكلفة الواحدة قبل الدعم ٩٠ جنيهًا، بمعنى أن الحكومة تدعم أسطوانات البوتاجاز بما يقارب من ٣٢,٥ مليار جنيه سنويًا.

ومصر بها حوالى ٢٠ مليون أسرة نسبة لعدد السكان، منهم حوالى ٨ ملايين أسرة تم توصيل الغاز الطبيعى إلى منازلهم، ليتبقى من يستخدم أسطوانة الغاز المدعمة ١٢ مليون أسرة فقط، فى متوسط استخدام ١,٥ أسطوانة شهريًا، بإجمالى يصل تقريبًا إلى ٢٢٠ مليون أسطوانة غاز سنويًا من إجمالى ٣٦٠ مليون أسطوانة تنتجها الدولة لمحدود الدخل، ليظهر لنا أن هناك ١٤٠ مليون أسطوانة بوتاجاز تذهب فى أغراض أخرى غير الأغراض والأهداف التى تدعمها الدولة تكلفتها أكثر من ١٠ مليارات دولار هدر سنوى فى هذا البند.

■ وما فكرتك للترشيد بالرقم القومى ؟

- فى المرحلة الثانية التقية تتم عن طريق الرقم القومى وليس على الدخل لأن هناك دخول غير معروفه ولكن حسب إنفاقه والمقياس هو إستهلاك الكهرباء أوالتليفون أو الإيجار أو الشقة التمليك كم تكلفتها وكم يدفع مصاريف المدرسة لو عندى هذه البيانات أستطيع أن أحدد من يحتاج الدعم اكثر ومن دخله حتى ١٠الاف جنية محتاج أكثر من هذا المبلغ لا يحتاج للدعم أو ل ١٠٠٠ جنية يخرج خارج المنظومة وهكذا تعمل صح، والشخص لا يظهر، هناك من يظهر أمامك فقير ويحتاج ولكنه يصرف اكثر من أى موظف لو عملنا بهذا الشكل سوف نحقق العدالة الأجتماعية الصحيحة وهناك موظف يأخذ ١٠٠٠ جنية فى الشهر ولكن دخله الحقيقى ١٠٠ ألف جنية وما نحدد مصاريفه بالتالى سوف نحكم عليه بمصاريفه وليست بدخله .

■ لماذا لا تنفذ الحكومة هذا الكلام خاصة ان رئيس الوزراء مقتنع بذلك؟

- هناك من هم حول رئيس الوزراء يخيفونه ومنهم أصحاب المصالح وطالما هناك أى دعم أكيد هنا سرقه، منافذ التموين كلها سرقة ولكن لو اعطى دعم نقدى حكمنا المنظومة وكل هذا لن يحدث أى تضخم لأن هذا مدفوع من الأساس فى الدعم ونحكم على الناس من خلال مصاريفهم ولو نظرنا لدعم البنزين الموظف مدعوم فى الموصلات ب ١٠٠ جنية ومن لديه ١٥ سيارة فى شركة مستفيد أكثر من الموظف بدعم البنزين ولكن أحكمها برفع قيمة السلعة والفرق أعطيه لمن يحتاجه القرار صحيح فى رفع الدعم ولكن من يظلم هو الموظف المطحون.

■ وما فكرتك للترشيد بالرقم القومى ؟

- فى المرحلة الثانية التقية تتم عن طريق الرقم القومى وليس على الدخل لأن هناك دخول غير معروفه ولكن حسب إنفاقه والمقياس هو إستهلاك الكهرباء أوالتليفون أو الإيجار أو الشقة التمليك كم تكلفتها وكم يدفع مصاريف المدرسة لو عندى هذه البيانات أستطيع أن أحدد من يحتاج الدعم اكثر ومن دخله حتى ١٠الاف جنية محتاج أكثر من هذا المبلغ لا يحتاج للدعم أو ل ١٠٠٠ جنية يخرج خارج المنظومة وهكذا تعمل صح، والشخص لا يظهر، هناك من يظهر أمامك فقير ويحتاج ولكنه يصرف اكثر من أى موظف لو عملنا بهذا الشكل سوف نحقق العدالة الأجتماعية الصحيحة وهناك موظف يأخذ ١٠٠٠ جنية فى الشهر ولكن دخله الحقيقى ١٠٠ ألف جنية وما نحدد مصاريفه بالتالى سوف نحكم عليه بمصاريفه وليست بدخله .

تركيا ليس لها سند قانونى فى اتفاقياتها مع ليبيا

■ لماذا لا تنفذ الحكومة هذا الكلام خاصة ان رئيس الوزراء مقتنع بذلك؟

- هناك من هم حول رئيس الوزراء يخيفونه ومنهم أصحاب المصالح وطالما هناك أى دعم أكيد هنا سرقه، منافذ التموين كلها سرقة ولكن لو اعطى دعم نقدى حكمنا المنظومة وكل هذا لن يحدث أى تضخم لأن هذا مدفوع من الأساس فى الدعم ونحكم على الناس من خلال مصاريفهم ولو نظرنا لدعم البنزين الموظف مدعوم فى الموصلات ب ١٠٠ جنية ومن لديه ١٥ سيارة فى شركة مستفيد أكثر من الموظف بدعم البنزين ولكن أحكمها برفع قيمة السلعة والفرق أعطيه لمن يحتاجه القرار صحيح فى رفع الدعم ولكن من يظلم هو الموظف المطحون.

■ وماذا طبقت فى شركاتك؟

- اتخذت قرار أمس بصرف ٢٠٠ جنية لكل الموظفين بالشركة دعم منى لمواجهة رفع الأسعار ويوم ١١/٣ زاد ٢٥٠ جنيه بالتالى فى خلال ٦ أشهر زاد كل موظف ٤٥٠ جنية ويجب أن تنفذ الحكومة هذا لا علاقه له بالدعم هذا حمل ولكن ممكن ان اتحمل ولكن هو كيف يتحمل لو زاد على المواطن ٢٠٠ جنية من أين سوف يأتى بها يجب أن ندعمه نحن بها .

■ ما تداعيات هذا الموقف الخاطئ؟

- رفع الأسعار ظلم لمن كان مستفيد من الدعم والموظف البيسط لم يستفيد بالعكس زاد عليه العبء وكان يجب ان نعرف قبل رفع الأسعار ما سوف يزيد على المواطن وأعطيه له أموال عن طريق الرقم القومى ولكن هذا الاجراء ظلم من دخله محدود . الحلول بسيطه وعرضتها اكثر من مرة والدكتوراة الخاصة بي فى إدارة الأزمات وتخصصى فى الأزمات عندى الحل تناقشوا معى وسوف اعطيك طريقة التطبيق لولم تقتنع به لا تعمل به القرار سليم وكان يجب أن يتخذ من سابق ولكن طبق بطريقة خطأ وكل قرار له سلبيات وايجابيات والسلبيات هو فى عدم دعم المواطن الذى يحتاج الدعم أنت اخذت من الكل ولو قالوا أنهم عملوا برامج إجتماعية هذا كله سرقة وغير صحيح مثلا بطاقة التموين الغني عنده بطاقة تموين ويستفيد منها ولو اتبعنا طريقة الرقم القومى هذا به عنوانه عن طريق العنوان نستطيع أن نحدد مصاريفه وأستهلاكه ونحن نستطيع أن نحكم كل شئ عن الشخص عن طريق الرقم القومى وتستطيع أن تحكم كل المعاملات أنها كلها بالرقم القومى نستطيع أن يراقبوا ٧٠ مليون خط تليفون ولن تستطيع مراقبة ٥٠ مليون طرق صرفهم عن طريق الرقم القومى وهذا لا يحدث لأن هناك مصالح خاصه لبعض الأشخاص لو نفذ هذا سوف يظهر ما يفعله ويبدأ بتخريب كل شئ حتى لا يظهر فساده ولو نفذ الرقم القومى والمتابعه عن طريقه مثلاً لو دفع فاتورة الكهرباء والحكومة تدعمه فى الكهرباء نرفع الدعم ونعطيه للمواطن نقدى وليس عينى بالتالي سوف نعرف من يحتاج للدعم ومن لا يحتاجه مثلا الموظف سوف تجده يعيش على أقل شئ ولكن أنظر للسيارات المنتشرة والمنازل الفاخرة كل من يمتلكها أكيد لا يحتاج للدعم ولن أسأل كل شخص من إين أتى بهذا الدخل حتى لا ندخل فى مشكله كل ما يهمنى مصاريفه أكثر من ١٠٠ ألف فهو خارج الدعم .

Scanned by CamScanner